نص ردن

▪ علاء حسن

خصخصونا

مفردة الخصخصة تثير قلق المتمسكين بفكرة سيطرة الدولة على السوق ، وبوجود الدولة الحقيقية يمكن توفير ظروف اقتصادية مناسبة، من أهدافها القضاء على التفاوت الطبقي وكهربة الريف ، وتوفير الخدمات للجميع ، وفي بعض الأحيان بأسعار مدعومة ، وهذا الكلام لا يساوي فلسا واحدا في دول أخرى تتبنى اقتصاد السوق.

مجلس النواب فتح أبواب الخصخصة أمام قطاع الكهرباء ، والقرار وحده يعني بشكل لا يقبل اللبس أن الحكومة فشلت على الرغم من إنفاق مليارات الدولارات في الإيفاء بوعودها بخصوص تصدير الطاقة الكهربائية إلى دول الجوار أي إلى الأردن والسعودية والكويت وحتى تركيا ، والعراقيون يحتفظون بأسماء المسؤولين الذين أعلنوا بان تطور الكهرباء سيجعل العراق في مقدمة الدول الصناعية في العالم ، بتوفير الطاقة لصناعة المكانيس والكلاشات والعرقجينات والعكل والنعل الشطراوية .

استحوذت مفردة خصخصة على اهتمام العراقيين ، وأصبح تداولها على كل لسان ، فتحولت المفردة إلى مخاصصة ، وهو قريبة جدا من المحاصصة ، الحقيقة الوحيدة الثابتة في الحياة السياسية العراقية ، والاهتمام بالخصخصة يكشف عن تساؤلات كثيرة حول مصير الكهرباء في السنوات المقبلة ، وإذا تحققت المخاصصة فما هي الشركات التي تقوم بهذه المهمة ، والعراقيون يريدون معرفة جنسياتها ، ومن هو وسيطها ومن أي كتلة نيابية ، ومقدار العقود، وأعمالها ومشاريعها في دول أخرى .

مخاصصة الكهرباء أي خصخصتها تقود العراقيين إلى دوامة جديدة ، بطرح الأسئلة عن الشركات ومن يقف وراءها من القادة السياسيين أو أعضاء مجلس النواب ، وهل سيطولها الفساد المالي والإداري ، والإجابة على هذه الأسئلة بكل شفافية وضوح، تعني أن التجربة ستكون ناجحة ، ويتحقق الحلم "خصخصونا" .

بعد نجاح التجربة بهمة القيادة والمسؤولين المدافعين عن حقوق الشعب ودعاة المخاصصة والمحاصصة بالإمكان تعميمها على قطاعات أخرى ، فالعراق بلد غني ويمتلك ثروة طائلة بالإمكان استخدامها في خصخصة الأجهزة الأمنية ، بالاستعانة بشركات أمنية أجنبية لإدارة الملف الأمني وخاصة في العاصمة بغداد ، ومن فوائد هذه التجربة أن عناصر الشركات سيتعاملون بأسلوب حضاري يتوقف على نظرائهم من المرابطين في السيطرات الحالية ، ويرفضون ما يعرف بنظام الفضائيين بإعطاء نصف الراتب لآمر الفوج مقابل الحصول على إجازة طويلة ١٥ يوما بحسب التعريفة المعتمدة حاليا داخل بعض الوحدات العسكرية .

والفائدة الأكبر المتحققة من خصخصة الأجهزة الأمنية أنها ستقضي على الاختراقات المتكررة وتحد من نشاط "العلاسة" وخلال اقل من عام سيلمس أهالي العاصمة بغداد تطورا واضحا في إدارة الملف الأمني ، مع فائدة أخرى بان نفقات الشركات ستكون قليلة قياسا بإنفاق الأموال الطائلة التي تصرف حاليا على الأجهزة الأمنية العاجزة حتى عن تطوير جهدها الاستخباري المكلف بإحباط تنفيذ عمليات الإرهابية.

الخصخصة أصبحت الحل البديل لأية مشكلة فشلت في معالجتها الحكومة سواء في الكهرباء أو في توفير مفردات البطاقة التموينية ، وتنظيف شوارع العاصمة ، خصخصونا وخلونا نشوف دربنا وين ماشين .

نواب عدوّها ظاهرة "محمودة" وآخرون انتقدوها

مآدب الإفطار البرلمانية تثير استياء الفقراء

□ كربلاء / أمجد علي

فيما وصف مواطنون ومسؤولون وبرلمانيون كربلائيون، مآدب الإفطار التي يقيمها أعضاء مجلس النواب بملايين الدنانير، بأنها بذخ، الأرامل والأيتام أولى به، عد برلمانيون آخرون الأمر بأنه "طبيعي ومحمود" لكن بعض وسائل الإعلام تريد تشويه صورهم أمام المواطن.

مائدة إفطار اليس للفقراء مكان فيها

وتساءلت الأرملة ميسون الزيدي، في حديثها لـ"المدى"، إن كان من حقها الحديث عن ظاهرة المآدب الرمضانية أم لا، التي لا يقيم مثلها بحسب قولها "إلا رؤساء الدول أو الملوك".

وتضيف "من يقيمون هكذا مآدب إما أن تكون شعوبهم مرفهة وليس فيها جائع، أو إنهم طغاة لا تعنيهم معاناة مواطنيهم"، بحسب تعبيرها. وتبين الزيدي "لديّ خمسة أيتام، كبيرهم ترك المعهد لأنه ليس لدي المال لاستمراره بالدراسة وذهب إلى محافظة أخرى بحثا عن عمل".

وترى الزيدي إن هذه المآدب "ظاهرة سياسية ولا علاقة لها بالدين، فمآدب الإفطار يجب أن تكون للفقراء وليس مع اقتراب موعد الانتخابات".

أما المواطن حميد السلمان، فيشير إلى أن هذه المآدب "تعني الاستقرار والأمان وإن الشعب مرفه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تعني إن الاقتصاد قوي وكذلك الإيمان، لكن مسؤولينا جعلوا من هذه المآدب مسابقة بينهم". ويتابع "الساسة يتسابقون بإقامة هذه المآدب ثم يعودون إلى صراعاتهم وكأنهم لا يعلمون إن الأزمة لا تحل بالمآدب وهي أعمق بكثير من اللقاءات"، واصفا المآدب بأنها "دلالة على أن المسؤولين في واد والشعب في واد آخر".

نائب رئيس مجلس محافظة كربلاء نصيف جاسم الخطابي، طالب في حديثه لـ"المدى"، بأن تكون مآدب الإفطار مختصرة وليست علنية ولا تخضع لمزايدات إعلامية، مضيفا "هناك جهات تقيم مآدب كبيرة جدا على مرأى ومسمع الفقراء".

ودعا الخطابي "نريد أن توجه هذه الأموال حتى لو كانت من المال العام إلى العوائل المتعففة".

ولفت إلى أن "بعض هذه المآدب إذا ما كانت سياسية فالهدف منها لم شمل الفرقاء السياسيين وهي حالة إيجابية، لكن من الضروري أن لا تكون مادة تتداولها وسائل الإعلام لتصبح دعاية انتخابية".

النائبة عن التحالف الوطني إيمان الموسوي، انتقدت بشدة مآدب الإفطار واعتبرها هروبا من المسؤولية، مؤكدة أن على المسؤول أن يتحمل المسؤولية الملقاة على عاتقه "فهو مسؤول وله وظيفة عامة، انتخبه الشعب ليكون ممثلا عنهم ويلبي احتياجاتهم ويحل مشاكلهم".

وقالت: "من يقيم مآدب الإفطار المسرفة التي تزيد على حدها لمجرد إقامتها أو لمجرد حصول لقاءات بين هذه الكتلة أو تلك وبين هذا الطرف أو ذاك فأنه بذخ، وهي إشارة على أنه غير جدير بمسؤولية بناء دولة".

واختتمت الموسوي حديثها بالقول: "اعتقد إن مثل هذه الشخصيات لا يصح إطلاق صفة (مسؤول منتخب) عليهم لأنهم قاموا بشيء فوق المسوح له حتى لو كان من جيوبهم الخاصة، فهناك أرامل وأيتام أولى بهذه الأموال". إلا إن عضو مجلس النواب عبيد المهدي الخفاجي رأى إن الأمر "يضخم كما هي العادة"، مشيرا إلى أن "هذه المآدب تقام من المال العام وهي ممدوحة وصحيحة وليست فيها شائبة سواء في الشريعة الإسلامية أو في الواقع السياسي"، بحسب ما يرى.

ويوضح "مآدب الإفطار سواء على الصعيد الاجتماعي أو السياسي فهي تصفي النفوس وتقرب وجهات النظر لذلك اعتقد أنها حالة إيجابية، خاصة وإنني على علم إن هذه المآدب ليس فيها إسراف وربما تقدم نفس الأطعمة التي تقدم في بيوت المسؤولين".

وانتقد الخفاجي قيام "بعض وسائل الإعلام بتضخيم الأمر وتجعل منه خبرا رئيسا لتشويه الصورة من أجل التأثير على العلاقة بين المواطن والمسؤولين، وخاصة إذا ما كان الأمر متعلقا بأعضاء مجلس النواب فأن هذه الوسائل الإعلامية تأخذ منها غاية لبث الفرقة"، على حد قوله.

البيئة تنصب أجهزة لرصد البقع النفطية في دجلة

□ بغداد / المدى

تعتزم وزارة البيئة، نصب أجهزة خاصة بمتابعة ورصد البقع النفطية في نهر دجلة ضمن مسافات محددة، عازية السبب إلى كثرة التجاوزات والتكسرات الحاصلة في الأنابيب النفطية التي تمر عبر النهر.

وذكرت الوزارة أن هذه الأجهزة تتمتع بمواصفات تقنية عالية، سيتم ربطها بشبكة اتصالات محلية وبمنظومة إنذار مبكر تعمل بنظام الإشارة الضوئية وتقوم بإطلاق صافرات إنذار في حال رصد أي تلوث نفطي في نهر دجلة.

ونقل موقع إذاعة "العراق الحر"، المهندس البيئي سنان جعفر، وصف هذه الخطوة بـ"الجيدة لكنها تحتاج إلى متابعة من قبل المتخصصين، لاسيما وأن ضفاف نهر دجلة تحتوي على الكثير من المنشآت الصناعية".

أما المواطن رشاد، فيرى أنه من الضروري الاهتمام بنهر دجلة لما يمثله بالنسبة للعراق وباعتباره سر الحياة للعراقيين ويعتقد أن هذه الخطوة ضرورية رغم أنها جاءت متأخرة بعض الشيء.

في حين يؤكد المواطن عبد الله، إن مشكلة التلوث في نهر دجلة تحتاج إلى حلول جذرية بدل الحلول الترقيعية.

فيما يعتقد أبو مرتضى إن الحفاظ على البيئة يعد من الضرورات والواجبات التي تقوم بها الجهات المسؤولة تجاه المواطن.

يذكر أن نصب هذه المنظومة سيتم بالتنسيق مع وزارتي الداخلية والموارد المائية، إضافة إلى مديرية الطرق والجسور، وإن نصب الأجهزة كمرحلة أولى سيتم عند جسر المثنى في بغداد وفي محافظتي صلاح الدين وكركوك.

في البصرة توزيع شقق للمهجرين والأرامل والشهداء

□ بغداد / المدى

أعلن نائب رئيس مجلس محافظة البصرة، عن قرب توزيع شقق سكنية للمهجرين والنازحين وعائلات الشهداء وذوي الاحتياجات الخاصة.

وقال أحمد السليطي، في تصريح صحفي: إن محافظة البصرة ستقوم خلال الأيام المقبلة بتوزيع شقق حي الحسين السكنية البالغ عددها ٥٠٤ شقق، للمهجرين والنازحين وذوي الشهداء والأرامل وغيرهم.

وأضاف أن "توزيع الشقق سيكون بواقع ١٢٦ شقة للمهجرين النازحين من داخل بغداد والمحافظات على أن يحدد المستفيدون من قبل وزارة الهجرة والمهجرين، و ٥٠ شقة لشهداء الدفاع ويحدد المستحقون من قبل وزارة الدفاع، إضافة إلى ٥٠ شقة لشهداء الداخلية ويحدد المستحقون من قبل الوزارة، وكذلك ٥٠ شقة لذوي الشهداء على يد النظام المباد ويحدد المستحقون من قبل مؤسسة الشهداء".

وأشار السليطي إلى أن ٥٠ شقة ستوزع على المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة ويحدد المستحقون من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، و٢٥ شقة للأرامل غير المشمولات بالفقرات السابقة وتحدد المستحقات من قبل وزارة المرأة. وبين أن ٥٠ شقة خصصت لشهداء العمليات الإرهابية غير المشمولين بالفقرات السابقة، فيما خصصت ١٠٣ شقق لمواطنين من مواليد مركز المحافظة، مشيرا إلى أن المستحقين من الفئتين المذكورتين سيتم تحديدهم من قبل محافظة البصرة.

ولفت السليطي إلى أن الأيام القليلة المقبلة سيتم الإعلان عن توزيع الشقق عن طريق المجالس البلدية في المركز أو بأية طريقة أخرى للتسجيل من قبل مواطني مركز المحافظة لغرض الحصول عليها.

إضافة إلى محدودية المكافحة الجوية للآفات الزراعية

بساتين النخيل في ذي قار تواجه مخاطر التجريف والإهمال

تشكل ظاهرة تجريف بساتين النخيل وانتشار الآفات الزراعية فيها، تهديدا حقيقيا لهذه البساتين التي تقدر مساحاتها الإجمالية بنحو 25 ألف دونم في المحافظة، إذ ارتفعت معدلات الإصابة فيها من 4% الى 20% خلال السنوات الماضية. وتعد حشرة الحميرة، وحفار ساق النخيل، وأمراض انحناء القمة النامية، وخياس طلع النخيل، وأمراض وبائية أخرى، من أخطر المشاكل التي تهدد زراعة النخيل في ذي قار، فضلا عما تسببه من أضرار مادية جسيمة لأصحاب بساتين النخيل، أدت إلى تراجع حاد في زراعة وإنتاجية هذه الشجرة المباركة.

□ الناصرية / حسين العامل

وترجع الأوساط الفلاحية وأصحاب بساتين النخيل والمعنيون بالقضايا الزراعية، الذين التقتهم "المدى"، أسباب تفشي الأمراض وانتشار الآفات الزراعية في بساتين النخيل إلى محدودية المكافحة الجوية، وقلة فاعلية المكافحة الأرضية في البساتين ذات الارتفاعات العالية والبساتين المتروكة والتي لم تتلق العناية الكافية.

وأشاروا إلى ارتفاع معدلات الإصابة بحشرة الحميرة وحفار ساق النخيل الذي يطلق عليه محليا تسمية (الكاصوص)، فضلا عن أمراض مختلفة من أبرزها انحناء القمة النامية وخياس طلع النخيل وتحجر الثمار وتلفها.

ويعزو رئيس اتحاد الجمعيات الفلاحية في محافظة ذي قار مقداد الياسري، أسباب تعرض بساتين النخيل للإصابة بالآفات الزراعية المتنوعة إلى الإهمال الحكومي، مؤكدا تعرض البساتين لمخاطر الدمار والتجريف والموت نتيجة غياب الدعم والاهتمام الحكومي بالقطاع الزراعي عموماً، وقطاع النخيل بشكل خاص.

وأضاف الياسري أن محافظة ذي قار تتميز بوفرة بساتين النخيل فيها، حيث تمتد المساحة المزروعة بالنخيل من مركز المحافظة انتهاءً بقضاء الجبايش، في الشريط المحاذي لنهر الفرات.

وتابع بالقول: "لكن للأسف الشديد نرى أن هذه الثروة الوطنية لم يتم الاعتناء بها بالمستوى المطلوب منذ عام ٢٠٠٣ حتى الآن، فقد تعرضت بساتين المحافظة إلى الإهمال خصوصا في مجال مكافحة الآفات الزراعية".

وبين الياسري "وبعد مطالبات متواصلة من قبل مجلس المحافظة والمحافظة تمكنا من الحصول على طائرة زراعية من العاصمة بغداد لكنها جاءت في وقت متأخر وبكميات محدودة من المبيدات لم تسد الحاجة الفعلية، حيث قامت الطائرة المذكورة برش مبيدات زراعية لخمسة آلاف دونم بينما تقدر المساحات المطلوب مكافحتها بـ٢٥ ألف دونم تقريباً".

وزاد "ونتيجة عدم العناية أصبح نخيل المحافظة عرضة للإصابة بالأمراض الزراعية والآفات والحشرات المضرة، ومنها حشرة الدوباس، والحميرة، وغبار العنكبوت وغيرها"، مؤكدا انعكاس تلك الأمراض والآفات الزراعية سلبا على إنتاج ونوعية التمور.

من جانب آخر، عدت مصادر زراعية ظاهرة تراجع الفلاحين عن خدمة بساتين النخيل، واحدا من أهم الأسباب التي أدت إلى انتشار الأمراض والآفات الزراعية، عازية هذا التراجع إلى ضعف المردود المادي الذي يجنيه الفلاح من بيع محاصيل التمور.

وأكدت المصادر على أهمية تفعيل المبادرة الزراعية، وإدامة حملات المكافحة الجوية، وتوسيع رقعتها لتشمل جميع البساتين في المحافظة.

ويرى المتخصصون بالقضايا الزراعية وأصحاب بساتين النخيل في ذي قار، تناقض واضح في السياسة الزراعية التي تنتهجها الحكومة، فهي في الوقت الذي تسعى فيه لتبني مشروع الزراعة النسيجية للنخيل في العراق بالتعاون مع دولتي الإمارات العربية وإيران، تقوم في الوقت نفسه بحرمان الفلاحين والمغارسين لاسيما غير المتعاقدين مع الدوائر الزراعية من الدعم المادي الكافي والمطلوب، فضلا عن حرمانهم من الأسمدة ومستلزمات الإكثار والتطوير إضافة إلى المكافحة الجوية.

ودعا المتخصصون إلى ضرورة تبني برامج زراعية تتيح تطوير قدرات أصحاب البساتين عبر تشجيعهم على تطوير بساتين النخيل والعناية بها والاهتمام بالزراعة النظامية المتمثلة بزراعة ٤٠ نخلة في الدونم الواحد، واستخدام منظومة ري حديثة لتلافي شحة المياه.

وشددوا على أهمية تفعيل المكافحة الجوية، وتجهيز أصحاب البساتين بالأسمدة، كما دعوا المؤسسات الزراعية والجهات المعنية الأخرى إلى استحداث مركز لتسويق التمور، حيث يقوم أصحاب البساتين في ذي قار بتسويق محاصيلهم من التمور إلى محافظة البصرة التي تبعد ٢٣٠ كم. واختتموا حديثهم بالتأكيد على أهمية إنشاء مكابس للتمور ومعامل للتعليب وصناعة الدبس ومخازن نظامية لحفظ المحاصيل.

الآفات الزراعية تفتك ببساتين النخيل

الأيتام والأرامل في بابل يطالبون بـ"عيدية"

□ الحلة / إقبال محمد

طالب عدد من الأيتام والأرامل والمطلقات في بابل، المشمولون برواتب الحماية الاجتماعية، الحكومتين المحلية والاتحادية، بتخصيص مبالغ توزع عليهم بمناسبة عيد الفطر المبارك، أسوة بمبادرة بعض دوائر الدولة بتوزيع مكافآت وهدايا على منتسبيها.

ودعت الأرملة أم زينب، من خلال "المدى"، الحكومتين المحلية والاتحادية ومجلس المحافظة، إلى تخصيص مبالغ مالية توزع على الأرامل والأيتام والمطلقات ومستحقي رواتب الرعاية الاجتماعية، بمناسبة عيد الفطر المبارك، كون رواتبهم قليلة ولا تغطي احتياجات العيد من ملابس ومأكولات ومصاريف أخرى.فيما أكدت الأرملة غنية مجيد، إنها أم لأربعة أطفال لا معيل لهم، سوى راتب الحماية الاجتماعية، مبينة أنها بأمس الحاجة إلى ملابس جديدة لأطفالها تشعرهم بفرحة العيد.وترى المطلقة أم قاسم، ولديها ثلاثة أطفال إن تخصيص مبالغ مالية للمشمولين بإعانات الرعاية الاجتماعية، بمناسبة عيد الفطر "يعد إشارة من المسؤولين على أنهم يشعرون بمعاناة الشرائح الاجتماعية الفقيرة".

وشدد على أن "هناك شرائح واسعة من المواطنين بحاجة إلى الدعم وخاصة الأرامل والمطلقات والأيتام"، داعية البرلمانيات وأعضاء مجلس محافظة بابل من النساء إلى التحرك بهذا الخصوص. وتمنى الطفل اليتيم عباس علي، على المسؤولين في الحكومتين المحلية والاتحادية أن يبادروا بمنحه مبلغا ماليا مهما كانت بسيطا لكي يشارك أقرانه فرحتهم بالعيد.من جانبها، قالت رئيس لجنة الشهداء في مجلس محافظة بابل بشرى موحان، في تصريح لـ"المدى": إن موضوع توزيع منح على فئات الأرامل والمطلقات والأيتام "موضوع مهم ويستوجب تدخل الحكومتين الاتحادية والمحلية".وأضافت "لابد من تخصيص مبالغ لهذه الفئات المحرومة بمناسبة العيد، ونحن في مجلس المحافظة سنقدم مشروعا لتخصيص مبالغ مالية لغرض توزيعها عليهم".